بيان السودان
Sudan Statement

أمـــــام

اللجنة السادسة – الدورة (75)

تحت البند (86)

حـــــول

سيادة القانون على المستويين الوطني والدولي

The Rule of Law at the National and International Levels

د. الصادق على سيد احمد

Minister Plenipotentiary

Dr. Elsadig Ali Sayed Ahmed

نيويورك : أكتوبر 2020

(الرجاء مراجعة النص عند الإلقاء)

السيد الرئيس

ينضم وفدى للبيان الذى أدلى به وفد جمهورية ايران الاسلامية إنابة عن دول حركة عدم الإنحياز والبيان الذى أدلى به وفد جنوب إفريقيا إنابة عن المجموعة الأفريقية.

ويحيط السودان علماً بتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/75/284 والمقدم عملاً بالفقرة 16 من قرار الجمعية العامة رقم 191 الدورة 74 تأسيسا على القرار (128/63).

السيد الرئيس ،،

يولى السودان أهمية كبرى لموضوع سيادة القانون على المستويين الوطنى والدولى ويبذل جهوداً مستمرة لمراجعة القوانين الوطنية بهدف تطويرها وضمان اتساقها مع المعايير والإتفاقيات الدولية وتتوافق هذه الجهود مع مبادرات متعددة تنهض بها الجهات ذات الصلة فى مجالات بناء وتعزيز القدرات الوطنية وتمكين الأجهزة المختصة من الوفاء بمسئولياتها ومهامها وفقا للدستور والقوانين المنظمة لذلك، باعتبار عملية تحقيق سيادة القانون على المستوى الوطنى مهمة داخلية تنهض بها الدول والحكومات.

نتفق بدءا مع تقرير الأمين العام المرقوم (A/75/284) على تثمين الجهود المتضافرة التي بذلتها أسرة الأمم المتحدة لدعم ومساعدة الدول الأعضاء، بناء على طلبها، لتعزيز سيادة القانون وضمان احترام حقوق الإنسان للجميع، بما في ذلك في إطار التدابير المتخذة لمواجهة الكوفيد-19. ونتفق مع التقرير في أن الحاجة ماسة وضرورية لإقامة وتعزيز الشراكات المتعددة الأطراف والبناء على الالتزام الذي قطعته الدول الأعضاء والجهات الشريكة لها لكي ترقى إلى مستوى توقعات سكانها فيما يتعلق بسيادة القانون وتحقيق أهداف التنمية المستدامة

ويحمد لمنظمتنا وهي تبلغ العام الخامس والسبعين مواصلة دعمها ل لدول الأعضاء في جميع القارات -ونحن من بينهم - بناء على طلبهم - من أجل تطوير القدرات المحلية على تعزيز سيادة القانون، بما يتماشى مع احتياجاتهم وأولوياتهم ويتفق مع سياسة الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان وتحقيق مجتمعات سلمية لا يُهمش فيها أحد. ولدينا

كما ان لدينا تحفظ على ما ورد في زيل الفقرة 74 من التقرير والتي تمت الإشارة فيها بالسلب لعقوبة الإعدام فكان ينبغي إن يكون التقرير عادلا ومنصفا ..فان كانت هناك دول أعضاء مع إلغاء هذه العقوبة فان دول أكثر مع تطبيقها لأنها مسالة حساسة تتعلق بالديمقراطية وحق اختيار الشعوب لقوانينها ،وتتعلق كذلك بالدين والثقافة المجتمعية فان كانت لدى المطالبين بالغائها حجج فان للمدافعين عنها حجج اكثر.

السيد الرئيس ،،

نخاطبكم اليوم وقد مر أكثر من عام على ثورة ديسمبر المجيدة التي عبرت عن توق شعب السودان للحرية والإنعتاق من قيود القمع وامتهان الكرامة، ليبني وطنه وليسهم مع شعوب العالم في بناء عالم سعيد يسعنا جميعاً ويليق بالجنس البشري وضميره الإنساني في كل مكان وشعارها يملأ الأفاق حرية وسلام وعدالة .. أتت ثورة الشعب السوداني العظيم لتبني دولة حكم القانون فكان ان تم إجراء تعديلات مهمة في عدد من

القوانين فيما سمي تعديل قانون التعديلات المتنوعة (الحقوق والحريات الأساسية) منحت مزيدا من الحريات والحماية القانونية للأطفال والنساء ¡ وتم إلغاء جريمة الردة والجرائم التي تحاكم الضمير والمعتقدات في الحياة، واعتماد نص بديل يجرّم التكفير، مما يعد تقدما مهما في طريق رعاية الحقوق الإنسانية، وإقرار بحق الإنسان في الاعتقاد دون وصاية ودون خوف .. وألغي التعديل أيضا عقوبة الجلد غير الحدّ.. وتم اعتماد فلسفة «العدالة الترميمية والمحاكم البديلة في قضاء الأحداث»، حيث انه لأول مرة في تاريخ السودان يتم اعتماد (الخدمة الاجتماعية)، كواحدة من العقوبات، خاصة بالنسبة للنساء الحمل والرضع والأمهات.

السيد الرئيس ،،

يؤكد السودان أنّ ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ التى نص عليها تمثل مجتمعة إطاراً جامعاً يؤسس لسيادة القانون على المستويين الوطنى والدولى، من أجل ضمان علاقات دولية ودية تقوم على الحوار والتفاهم واحترام سيادة الدول و منع استخدام القوة أو التهديد بها أوالتدخل فى الشؤون الداخلية للدول، إنّ التسوية السلمية للنزاعات تمثل الطريق الأمثل لتحقيق السلم والأمن الدوليين وضمان توثيق العلاقات الدولية وتجنب الحروب والنزاعات وهى مرتكزات أساسية لتحقيق سيادة القانون وعملية تطويره ومن المهم الإشارة الى ضرورة ضمان مشاركة كل الدول فى هذه العملية ومن خلال منهج شفاف وواضح يُمكّن من إطلاع كامل للدول الأعضاء على الأنشطة والمبادرات التى تقوم بها الأمانة العامة باعتبار أنّ سيادة القانون على المستويين الوطنى والدولى هى المهمة الأساسية للدول والحكومات وينبغى أن يكون الجهد مشترك وعلى نحو يضمن التوافق ويتفادي محاولات فرض نموذج بعينه . مؤكدين من جديد على موقفنا الثابت أنه لا غنى عن الحفاظ على التوازن في تطوير الأبعاد الوطنية والدولية لسيادة القانون..

السيد الرئيس،،

من أجل تعزيز احترام الدول للقانون الدولي فإن الحاجة ماسة إلى برنامج لبناء القدرات الوطنية فى مجال سيادة القانون وتقديم العون الفني للدول وتبادل التجارب الناجحة باعتبار ذلك المدخل المناسب لهذه العملية، لاسيما وأنّ الحوار يتزامن مع تركيزنا على الموضوع الفرعي(التدابير الرامية إلى منع ومكافحة الفساد)، إذ ليس من المنطقى أن نسعى لتعميم نموذج واحد باعتباره مناسبا لكل الدول دون اعتبار لتباين الظروف والمعطيات.

ولا شك أن قضية مكافحة الفساد تعد القضية الرئيسية بالنسبة لجميع دول العالم سواء كانت دول متقدمة أو نامية , فالفساد بأشكاله المختلفة ظاهرة منتشرة في جميع الدول ولكن بدرجات متفاوتة من حيث مدى خطورته على النظم الإدارية و الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية القائمة لذلك عملت بلادي وما انفكت على تعزيز التدابير الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته وكشفه بكل أشكاله، وسائر الجرائم المتصلة به وملاحقة مرتكبيها. وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته وكشفه واسترداد الموجودات . و تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة وسيادة القانون .وتشجيع الأفراد ومؤسسات

المجتمع المدني على المشاركة الفعالة في منع ومكافحة الفساد . خاصة وأن حماية النزاهة ومكافحة الفساد تستلزم برامج إصلاح شاملة تحظى بدعم سياسي قوي وتكتسب مضموناً استراتيجيا يقوم على تشخيص المشكلة ومعالجة أسبابها وتعاون الأجهزة الحكومية ومشاركة المجتمع ومؤسساته وإرساء المبادئ والقيم الأخلاقية للإدارة والمجتمع وتعزيزها والاستفادة من الخبرات الدولية.

السيد الرئيس،،

من أجل تعزيز احترام الدول للقانون الدولي يدعو وفدى ويشجع الدول الاعضاء للجوء إلى تسوية المنازعات بالطرق السلمية من خلال الآليات والأدوات المنشأة بموجب القانون الدولي بما في ذلك محكمة العدل الدولية وآليات التحكيم الدولية والإقليمية المختلفة.. وندعو بشكل خاص الى دعم محكمة العدل الدولية باعتبارها الجزء القضائي الرئيسي للأمم المتحدة.

السيد الرئيس،،

في هذا الوقت الذي نحتفل فيه بمناسبة مرور خمسة وسبعين عاما على إنشاء الأمم المتحدة فإن تطلعات وآمال مجتمعات العالم مرتبطة بالجهود التي تبذلها هذه المنظمة الدولية الكبرى من أجل بناء عالم أفضل يسوده الأمن والسلام وعلاقات التعاون والاحترام بين جميع دول العالم ولخير البشرية جميعها . لذلك فان الميثاق كان وسيظل وثيقة صالحة تؤكد على ماضي تليد وحاضر مجيد ومستقبل مشرق.

وشكراً السيد الرئيس